

وثيقة معلومات المشروع
مرحلة التقييم المسبق

تقرير رقم: PIDA107328

اسم المشروع	مشروع تحسين أداء قطاع الكهرباء في الضفة الغربية وغزة (P148600)
المنطقة	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
البلد	الضفة الغربية وقطاع غزة
أداة الإقراض	تمويل مشروع استثماري
الرقم التعريفي للمشروع	P148600
المقترض (المقترضون)	منظمة التحرير الفلسطينية (صالح السلطة الفلسطينية)
الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
فئة التصنيف البيئي:	باء-التقييم الجزئي
تاريخ إعداد/تحديث وثيقة المشروع:	23 فبراير/شباط 2017
تاريخ الموافقة/الإفصاح عن وثيقة معلومات المشروع	29 مارس/آذار 2017
التاريخ التقديري لموافقة مجلس المديرين التنفيذيين	20 يوليو/تموز 2017
قرار استعراض التقييم المسبق (من مذكرة القرار)	
قرارات أخرى:	

أولاً. سياق المشروع

سياق البلد

1. على الرغم من التعافي البطيء الذي جاء بعد حالة الكساد التي أصابت الأراضي الفلسطينية عام 2014، لا تزال آفاق الاقتصاد الفلسطيني ملبدة بالغيوم. وتشير التوقعات إلى أن معدلات نمو الاقتصاد الفلسطيني ستكون حول 3.5% على المدى المتوسط. وعلى ضوء الزيادة الكبيرة في النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية، فإن ذلك ينطوي على شبه جمود في نصيب الفرد من الدخل. ولم يستطع النشاط الاقتصادي أن يخلق فرص عمل كافية، وهو ما أدى إلى معدلات بطالة شديدة بلغت 27% في 2016 (18% في الضفة الغربية، و42% في قطاع غزة)، وذلك على الرغم من الخطوات التي اتخذتها إسرائيل مؤخراً لزيادة عدد تصاريح العمل لفلسطيني الضفة الغربية. وتراجعت القدرات الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني بمرور السنين مع تراجع كبير في حجم الصناعات التحويلية والنشاط الزراعي. (البنك الدولي، تقرير الرصد الاقتصادي إلى لجنة الارتباط الخاصة، 19 سبتمبر/أيلول 2016).

2. يتطلب الموقف الحالي الذي يتسم بالحساسية بذل جهود مجدداً من جانب المانحين والسلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل. وريثاً يتم التوصل إلى اتفاق سلام دائم، سيكون أداء الاقتصاد الفلسطيني أدنى من إمكاناته الكامنة، وسيؤثر ذلك على الأداء الاقتصادي وأداء المالية العامة. وأياً ما كان الأمر، وحتى من دون اتفاق سلام نهائي، ثمة مجال لبذل المزيد من الجهود لتعزيز أداء الاقتصاد الفلسطيني وتحسين موقف المالية العامة. وهناك حاجة إلى زيادة مساندة المانحين والإصلاحات المستمرة التي تقودها السلطة الفلسطينية لضمان تحسين القدرة على المنافسة واستدامة المالية العامة للاقتصاد الفلسطيني بمرور الوقت.

السياق القطاعي والمؤسسي

3. على مدى العشرين سنة الماضية، أدت عملية الإصلاح المستدامة المدعومة من مجتمع المانحين إلى تحسين وتعزيز منظومة قطاع الطاقة الفلسطيني بعدما كانت تتسم بالتفتت والارتكاز إلى البلديات لتصبح نموذج المشتري الأوحد الذي يتسم بالمزيد من الكفاءة. وأدى هذا الإصلاح إلى تجميع خدمات توزيع الكهرباء التي يقدمها العديد من البلديات ومجالس القرى المفتتة في شركات توزيع أكبر حجمًا للاستفادة من وفورات الحجم. وفي الوقت الحالي، لدى فلسطين 6 شركات توزيع للكهرباء (بواقع 5 شركات في الضفة الغربية وشركة واحدة في قطاع غزة)، بيد أنه يوجد بها 150 بلدية ومجلس قرية لا يزال يتعين عليها نقل خدمات الكهرباء الخاصة بها. وقد تباطأت هذه العملية نتيجة للوضع المالي الصعب للبلديات الذي دفعها إلى استخدام الإيرادات المتأتية من فواتير الكهرباء لدعم الخدمات البلدية الأخرى. وفي 2009، تم إنشاء مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني وتمثل نطاق اختصاصه في تنظيم ومراقبة قطاع الطاقة. وفي 2013، تم إنشاء شركة النقل الوطنية للكهرباء وتمثل نطاق اختصاصها في أن تكون المشتري الأوحد ومشغل شبكة النقل لقطاع الطاقة الفلسطيني.

4. وقعت السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل في 13 سبتمبر/أيلول 2016 اتفاقية لتسوية ديون قطاع الكهرباء السابقة، واتفقتا على مبادئ عامة بشأن سوق الطاقة الفلسطيني في المستقبل. وتؤكد هذه الاتفاقية على دور شركة النقل الوطنية للكهرباء كمشتري أوحد للكهرباء في الأراضي الفلسطينية. وسيتم تنظيم العلاقة التجارية بين شركة كهرباء إسرائيل وشركة النقل الوطنية للكهرباء من خلال اتفاقية لشراء الطاقة الكهربائية يتم توقيعها في غضون 6 شهور من التوقيع على هذه الاتفاقية المشار إليها أعلاه (31 مارس/آذار 2017). وبالإضافة إلى ذلك، سيتم التزويد بالطاقة لما يبلغ 4 محطات فرعية ذات جهد عال قام بنك الاستثمار الأوروبي بتمويلها وقامت شركة كهرباء إسرائيل ببناؤها في الضفة الغربية، وهو ما يؤدي إلى زيادة إمدادات الكهرباء بصورة كبيرة والحد من الخسائر والفاقد.

5. على الرغم من التحسينات الكبيرة في أداء قطاع الكهرباء، لا تزال هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود لتحقيق تحسينات مستدامة، وتعزيز إصلاحات هذا القطاع، وضمان التنفيذ الناجح لاتفاقية تسوية ديون الكهرباء بين الجانب الإسرائيلي والجانب الفلسطيني. وزادت معدلات تحصيل فواتير الكهرباء من جانب شركات التوزيع من 52% في 2007 إلى 84% في 2015 في المتوسط بسبب الإجراءات الحاسمة التي اتخذتها الشركات والتي ساندها البنك الدولي ومانحون آخرون في إطار مشروع إدارة مرفق الكهرباء. ولا تزال خسائر الشبكات (الفنية وغير الفنية) مصدرًا كبيرًا للقلق نظرًا لأن 25% (2015) من الكهرباء المشتراة يتم فقدها، ولا يمكن فوترتها على المستهلك النهائي (من 19% في 2007). ويعتمد نجاح الاتفاقية الجديدة بشأن ديون الكهرباء على قيام شركة النقل الوطنية للكهرباء بدفع 100% من قيمة الطاقة الكهربائية المشتراة لشركة كهرباء إسرائيل. وفي المقابل، يتعين على شركات التوزيع والمستهلكين اتخاذ هذا المسار في سلسلة القيمة.

6. أثبت مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني قدرته على مراقبة وتنظيم قطاع الطاقة، لكن من الضروري تعزيز دوره. واقترح المجلس التعرف الموحدة الحالية على جميع شركات التوزيع في الضفة الغربية، كما إنه مسؤول عن مراجعته وتعديله. وعلاوة على ذلك، يمنح المجلس التراخيص لشركات التوزيع، ويقوم بمراقبة ومتابعة ورصد محددات الأداء المالي والفني والتشغيلي لها، ويشمل ذلك الخسائر والفاقد ومعدلات تحصيل الفواتير. وأظهرت الحكومة التزامها بتعزيز دور مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني، لكن لا تزال هناك حاجة إلى المزيد من مساندة المانحين.

7. يعاني سكان قطاع غزة البالغ عددهم 1.8 مليون نسمة من نقص حاد في إمدادات الكهرباء بسبب عدم القدرة على تنفيذ خيارات إمدادات الطاقة الكهربائية المستدامة. ولا تفي إمدادات الطاقة الكهربائية المتاحة في غزة إلا بنصف الطلب، وهو ما يؤدي إلى حالات انقطاع التيار الكهربائي بصورة متواترة حيث يعقب إمداد الطاقة الكهربائية لمدة 8 ساعات 8 ساعات أخرى من انقطاع التيار. وأثناء ظروف التحميل في أوقات الذروة في فصلي الشتاء والصيف، يتدهور الموقف، ولا تتاح الكهرباء إلا لمدة 3 - 4 ساعات في اليوم. وحتى يتسنى معالجة هذه المواقف الطارئة على نحو يتسم بالانضباط والدقة، تتيح المعونات الثنائية من الجهات المانحة سخية مبالغ تمويل كبيرة لشراء كميات إضافية من وقود الديزل في حالة الطوارئ لمحطة كهرباء غزة التي تعاني بشدة من انعدام الكفاءة وارتفاع التكاليف. وهناك مفاوضات تجري منذ أكثر من 10 سنوات بشأن حلول بديلة لتقديم خيارات إمدادات أكثر استدامة مثل زيادة الواردات من مصر وإسرائيل، وتحويل محطة كهرباء غزة كي تعمل بالغاز الطبيعي بدلًا من الديزل. لكن لم يحدث أي تقدم على هذا الصعيد بسبب جمود الأوضاع السياسية. ومن الممكن أن يعمل تطوير وحدات الطاقة الكهروضوئية الشمسية الموزعة على تحسين الظروف المعيشية لعدد كبير من الأسر المعيشية، مع إحراز تقدم على صعيد الخيارات الأخرى لإمدادات الكهرباء.

ثانياً. الأهداف الإنمائية للمشروع

يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في تعزيز القدرات المؤسسية لقطاع الطاقة، وتحسين كفاءة نظام التوزيع في المناطق المستهدفة، وتجربة نموذج أعمال جديد لتقديم خدمات الطاقة الشمسية في غزة.

ثالثاً. وصف المشروع

اسم المُكوّن

المكون 1 – تقوية قدرات مؤسسات قطاع الكهرباء الفلسطينية: شركة النقل الوطنية للكهرباء ومجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني

التعليقات (اختيارية)

يركز هذا المكون على تحسين استدامة شركة النقل الوطنية للكهرباء ومجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني ومستوى أدائهما.

المكون الفرعي 1-1: تدعيم قدرات شركة النقل الوطنية للكهرباء (1.8 مليون دولار)
المكون الفرعي 1-2: مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني (0.7 مليون دولار)

اسم المُكوّن

المكون 2 – تحسين الأداء التشغيلي لشركات توزيع الكهرباء الفلسطينية

التعليقات (اختيارية)

يركز هذا المكون على مواصلة تحسين الأداء التشغيلي لشركات التوزيع الخمس العاملة في الضفة الغربية. ويتضمن "برنامجاً لحماية الإيرادات" مع تحديث أنظمة إصدار الفواتير والعدادات.

المكون الفرعي 1-2: برنامج حماية الإيرادات (1.4 مليون دولار)
المكون الفرعي 2-2: أنظمة معلومات الإدارة (1.4 مليون دولار)

اسم المُكوّن

المكون 3: تحسين أمن الطاقة في غزة باستخدام الطاقة الشمسية

التعليقات (اختيارية)

يساند هذا المكون تصميم وتنفيذ نموذج أعمال تجريبي لتركيب ألواح الطاقة الشمسية على أسطح المنازل في غزة.

اسم المُكوّن

المكون 4: المساعدة الفنية، وبناء القدرات، وإدارة المشروع

التعليقات (اختيارية)

سيستخدم هذا المكون في تقوية قدرات الهيئة الفلسطينية للطاقة والموارد الطبيعية ومساندة الملاك الوظيفي في وحدة إدارة المشروع لمدة سنتين.

رابعاً. التمويل (بملايين الدولارات الأمريكية)

إجمالي تكلفة المشروع:	8.00	إجمالي مبلغ التمويل من البنك الدولي:	0.00
الفجوة التمويلية:	0.00		
مصدر التمويل		المبلغ	
صندوق تقوية قدرات الدول وبناء السلام		2.00	

6.00	تمويل خاص
8.00	الإجمالي

خامساً. التنفيذ

سادساً. السياسات الوقائية (بما فيها المشاورات العامة)

لا	نعم	السياسات الوقائية التي يفعلها المشروع
	X	التقييم البيئي (OP/BP 4.01)
X		الموائل الطبيعية (OP/BP 4.04)
X		الغابات (OP/BP 4.36)
X		مكافحة الآفات (OP 4.09)
X		الموارد الحضارية المادية (OP/BP 4.11)
X		الشعوب الأصلية (OP/BP 4.10)
X		إعادة التوطين القسرية (OP/BP 4.12)
X		سلامة السدود (OP/BP 4.37)
X		المشاريع على مجاري المياه الدولية (OP/BP 7.50)
X		المشاريع المقامة في المناطق المتنازع عليها (OP/BP 7.60)

سابعاً. مسؤول الاتصال

البنك الدولي

للاتصال: روجر كوما كانيل

المسمى الوظيفي: أخصائي أول الطاقة

هاتف: 473-2962

البريد الإلكتروني: rcomacunill@worldbank.org

المقترض/البلد المتعامل مع البنك/الجهة المستفيدة

الاسم: منظمة التحرير الفلسطينية (لصالح السلطة الفلسطينية)

للاتصال: ليلى صبيح الغريب

المسمى الوظيفي: دائرة العلاقات الدولية والمشاريع

هاتف: 970599111731

البريد الإلكتروني:

الهيئات المسؤولة عن تنفيذ المشروع

الاسم: سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
للاتصال: ظافر ملحم
المسمى الوظيفي: رئيس مجلس الإدارة بالإنابة
هاتف: + 970(972) 2 2986192
البريد الإلكتروني: zafer.milhem@menr.org

ثامنا. للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

البنك الدولي

H Street, NW 1818

Washington, D.C. 20433

هاتف: (202) 473-1000

موقع الويب: <http://www.worldbank.org/projects>